

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة (مقاربة قانونية دولية) Human Rights & Sustainable Development (An International Legal Approach

المهوب ناصر*

المركز الجامعي الشريف بوشوشة أفلو
n-elmihoub@cu-aflou.edu.dz

تاريخ إرسال المقال: 2026/02/22 تاريخ قبول المقال: 2026/03/16 تاريخ نشر المقال: 2026/03/31

الملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقة المفاهيمية والقانونية بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في الإطار الدولي المعاصر، وتجادل بأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بصورة كاملة دون اعتماد مقاربة قائمة على الحقوق تضع الإنسان في صميم السياسات التنموية. وتبدأ الدراسة بتوضيح تطور وخصائص حقوق الإنسان الأساسية، فضلاً عن بيان مفهوم التنمية المستدامة وطبيعتها متعددة الأبعاد، التي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ثم تحلل الدراسة الأسس القانونية الدولية للعلاقة بين المفهومين، مع الإشارة بشكل خاص إلى إعلان الحق في التنمية لعام 1986، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام 1992، وأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، وتؤكد هذه الصكوك مجتمعة أن التنمية يجب أن تقوم على حماية الكرامة الإنسانية، والمساواة، والمشاركة، وعدم التمييز.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، القانون الدولي، الحق في بيئة صحية، السياسات البيئية.

Abstract:

This study examines the conceptual and legal relationship between human rights and sustainable development within the contemporary international framework. It argues that sustainable development cannot be fully achieved without the integration of a rights-based approach that places the human person at the center of development policies. The research first clarifies the evolution and core characteristics of human rights, as well as the concept and

* المؤلف المرسل

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة (مقاربة قانونية دولية)

multidimensional nature of sustainable development, which encompasses economic, social, and environmental dimensions.

It then analyzes the international legal foundations of the relationship between the two concepts, with particular reference to the 1986 Declaration on the Right to Development, the 1992 Rio Declaration on Environment and Development, and the United Nations 2030 Agenda for Sustainable Development. These instruments collectively emphasize that development must be grounded in the protection of human dignity, equality, participation, and non-discrimination.

Keywords: Human Rights, Sustainable Development, International Law, The Right to a Healthy Environment, Environmental Policies.

المقدمة:

تُعد حقوق الإنسان والتنمية المستدامة من أبرز المحاور التي حظيت باهتمام بالغ في الفقه القانوني الدولي والدراسات التنموية منذ نهاية القرن العشرين وحتى الوقت الراهن، فبينما ركزت حقوق الإنسان على حماية كرامة الإنسان وصور حرياته الأساسية بما يشمل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سعت التنمية المستدامة في الوقت نفسه إلى تحقيق توازن دقيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يضمن رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وقد ارتبطت هذه المفاهيم ارتباطاً وثيقاً إذ أصبح واضحاً للمجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة أن الإنسان ليس مجرد مستفيد من التنمية فحسب بل هو محورها وغايتها الأساسية وأن أي سياسة تنموية تتجاهل حقوق الإنسان أو تقصيرها لا يمكن أن تحقق نتائج مستدامة على المدى الطويل.

وقد تعزز هذا الربط على المستوى الرسمي والقانوني من خلال اعتماد الإعلان العالمي للحق في التنمية عام 1986 الذي أكد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يجب أن توجه لخدمة الإنسان وتمكينه من التمتع بكافة حقوقه الأساسية، كما جاء التأكيد لاحقاً في أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 التي نصت على أن التنمية الشاملة لا تتحقق إلا في ظل احترام حقوق الإنسان وحماية كرامته، وأن السياسات التنموية يجب أن تدمج الأبعاد القانونية كشرط أساسي لضمان شمولية وكفاءة البرامج والمبادرات.

ينطلق هذا البحث من فرضية مركزية مفادها أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بشكل كامل إلا من خلال تبني مقاربة حقوقية، تدمج حقوق الإنسان بشكل منهجي في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج التنموية على المستويين الدولي والوطني، كما يسلط البحث الضوء على أن ضعف الآليات التنفيذية سواء

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة (مقاربة قانونية دولية)

على المستوى الدولي أو الوطني، يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه هذا التكامل بين الحقوق والتنمية ما يؤدي أحياناً إلى فجوات تطبيقية بين الالتزامات القانونية الدولية والسياسات الوطنية الفعلية، وبالتالي يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة التفاعلية بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، واستكشاف كيفية دمج المعايير القانونية في السياسات التنموية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال وشامل مع تقديم توصيات لتعزيز الآليات التنفيذية على مختلف المستويات، بما يحقق التوازن بين الحماية القانونية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتبرز أهمية هذه المقاربة القانونية من كونها تركز الإنسان باعتباره محور العملية التنموية وغايتها النهائية، وتؤكد على مبادئ أساسية مثل المساواة وعدم التمييز، والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون، وهي مبادئ لا غنى عنها لضمان تنمية شاملة لا تُقصي فئات اجتماعية معينة ولا تُنتج اختلالات بنيوية تمس بالتماسك الاجتماعي أو تهدد الاستقرار، غير أن تفعيل هذا التكامل بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان يصطدم بجملة من الإشكاليات العملية، لعل أبرزها ضعف الآليات التنفيذية، سواء على الصعيد الدولي حيث تعاني الالتزامات القانونية من محدودية الإلزام والإنفاذ، أو على الصعيد الوطني حيث تحول اعتبارات سياسية ومؤسسية واقتصادية دون إدماج فعلي للمعايير القانونية في السياسات العمومية. وعليه يسعى هذا البحث إلى إبراز الترابط البنوي بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وتحليل أوجه القصور التي تعترض الآليات التنفيذية المعتمدة لتحقيق هذا التكامل، مع التأكيد على أن تجاوز هذه التحديات يظل شرطاً أساسياً لتحويل التنمية المستدامة من مجرد أهداف نظرية أو التزامات خطابية إلى واقع ملموس ينعكس إيجاباً على كرامة الإنسان وجودة حياته، ويضمن حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية على حد سواء.

المبحث الأول: العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

تُعَدُّ العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة من القضايا المحورية في الفكر القانوني والتنموي المعاصر لما تنطوي عليه من أبعاد نظرية وتطبيقية تمسّ جوهر السياسات العامة وغاياتها النهائية، فبعد أن ساد لفترة طويلة تصور تقليدي للتنمية يختزلها في مؤشرات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي، أضحت واضحة أن هذا النهج وإن حقق مكاسب مادية في بعض السياقات قد أفرز في المقابل اختلالات اجتماعية وبيئية عميقة ووسع من فجوات الفقر وعدم المساواة وأهدر في كثير من الأحيان كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، ومن هنا برزت الحاجة إلى إعادة تعريف التنمية على أسس أكثر شمولاً وإنسانية تجعل الإنسان محور العملية التنموية وغايتها في آن واحد،¹ وفي إطار التحولات العميقة التي يشهدها الفكر

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة (مقاربة قانونية دولية)

التنموي المعاصر لم يعد مفهوم التنمية المستدامة مقتصرًا على تحقيق النمو الاقتصادي أو تحسين المؤشرات المادية للرفاه الاجتماعي، بل أصبح يُنظر إليه باعتباره مشروعًا إنسانيًا شاملاً يقوم على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع إيلاء عناية خاصة للبعد الحقوقي، وانطلاقًا من هذا التصور يتأسس هذا المبحث على فرضية مفادها أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بصورة كاملة وفعّالة دون تبني مقاربة قانونية متكاملة تدمج حقوق الإنسان في صلب السياسات والبرامج والخطط التنموية سواء على المستوى الدولي أو الوطني، فحقوق الإنسان لا تمثل مجرد نتائج مرجوة للتنمية بل تشكل في الوقت ذاته وسائل وآليات أساسية لتحقيقها وضمان استدامتها وعدالتها.

المطلب الأول: الأساس القانوني الدولي للعلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

ساهمت الآليات الدولية في ترسيخ العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة ويأتي في مقدمتها إعلان الحق في التنمية 1986 الذي أكد أن الإنسان يجب أن يكون محور التنمية، وأيضًا أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة التي تتضمن 17 هدفًا يرتبط معظمها بالحقوق الإنسانية الأساسية مثل القضاء على الفقر، الصحة والتعليم، والمساواة، هذه الأدوات القانونية والسياسية تؤكد على أن التنمية يجب أن تركز على احترام وتعزيز حقوق الإنسان.²

إن إعلان الحق في التنمية لسنة 1986 أحد أهم الصكوك الدولية التي كرّست المقاربة القانونية للتنمية، إذ أكد بصورة صريحة أن الإنسان هو المحور المركزي والغاية الأساسية للعملية التنموية، حيث نصّت المادة الأولى منه على أن «الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وبمقتضاه يحق لكل إنسان ولكافة الشعوب المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والإسهام فيها والتمتع بها» كما شدد الإعلان في مادته الثانية على أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وأنه ينبغي أن يكون مشاركًا فاعلاً فيها ومستفيدًا منها، بما يكرّس مبادئ المشاركة والمساواة وعدم التمييز والعدالة الاجتماعية، ويُفهم من ذلك أن التنمية وفق هذا الإعلان لا تُقاس فقط بمؤشرات النمو الاقتصادي، بل بمدى تمكين الأفراد من التمتع الكامل بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما جعل إعلان الحق في التنمية مرجعًا قانونيًا أساسيًا لربط التنمية المستدامة بحقوق الإنسان، ومصدرًا إلهام للأجندات التنموية اللاحقة، وعلى رأسها أجندة الأمم المتحدة 2030.³

ويعتبر إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لسنة 1992 الأساس القانوني الدولي الأبرز الذي كرّس العلاقة التكاملية بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، إذ أكد في مبدئه الأول أن الإنسان هو محور الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وله الحق في حياة صحية ومنتجة في انسجام مع الطبيعة، وهو ما يعكس

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة (مقاربة قانونية دولية)

بوضوح إدماج البعد الحقوقي في السياسات التنموية والبيئية، من خلال الربط بين الحق في الحياة والحق في الصحة والحق في بيئة سليمة، كما عزز الإعلان هذا الترابط عبر إقراره مبدأ الحق في التنمية الملبي لاحتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية، ومبدأ القضاء على الفقر باعتباره شرطاً جوهرياً لتحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى تكريس حقوق المشاركة، والوصول إلى المعلومات واللجوء إلى القضاء في القضايا البيئية، وهي كلها حقوق إنسانية معترف بها دولياً، وأسهم إعلان ريو رغم طابعه غير الملزم في تطوير القواعد المعيارية للقانون الدولي ورسخ الفكرة القائلة إن تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن أن يتم إلا في إطار احترام حقوق الإنسان وحمايتها.⁴

تمثل أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2015، إطاراً قانونياً ومعيارياً دولياً متقدماً يكرّس العلاقة العضوية بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، إذ أكدت في ديباجتها أن الأهداف والغايات الواردة فيها تهدف إلى إعمال حقوق الإنسان لجميع الناس دون تمييز، واستندت صراحة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد تجسّد هذا الارتباط من خلال أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ولا سيما الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف الثالث الخاص بالحق في الصحة، والهدف الرابع المتعلق بالحق في التعليم، والهدف الخامس بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف السادس عشر الذي يكرّس مبادئ العدالة وسيادة القانون، وهي جميعها حقوق إنسان أساسية معترف بها دولياً، كما اعتمدت الأجندة مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب بوصفه تعبيراً قانونياً عن مبدأي المساواة وعدم التمييز، مؤكدة بذلك أن التنمية المستدامة لا تُحتزل في النمو الاقتصادي، بل تقوم على تمكين الإنسان وضمان كرامته وحرياته الأساسية مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة.⁵

تقوم العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة على ترابط عضوي يجعل من كلّ منهما شرطاً لازماً لتحقيق الآخر؛ فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بمعناها الشامل دون احترام حقوق الإنسان وحمايتها، كما أن إعمال هذه الحقوق يظل ناقصاً في غياب سياسات تنموية عادلة ومستدامة، فحقوق الإنسان ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تشكّل الإطار القيمي والقانوني الذي يوجّه عملية التنمية نحو تلبية احتياجات الأفراد الأساسية، وضمان العدالة الاجتماعية، والمساواة وعدم التمييز، مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، كما تساهم التنمية المستدامة في تهيئة الشروط المادية والمؤسسية اللازمة للتمتع الفعلي بحقوق الإنسان، من خلال مكافحة الفقر، وتحسين التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة (مقاربة قانونية دولية)

المشاركة والحوكمة الرشيدة، وقد أكدت الأدبيات الدولية أن هذا الترابط يفرض على الدول اعتماد مقاربة حقوقية في سياساتها التنموية، تقوم على المشاركة والمساءلة والشفافية، بما يحول التنمية من مجرد نمو اقتصادي إلى مشروع إنساني شامل يتمحور حول كرامة الإنسان وحرية⁶.

المطلب الثاني: المقاربة القانونية بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

تُعد المقاربة القانونية أداة تحليلية وسياسية تربط بين معايير حقوق الإنسان وأهداف التنمية وتقوم هذه المقاربة على مجموعة من المبادئ الأساسية: المشاركة وهي إشراك الأفراد والمجتمعات في اتخاذ القرارات المؤثرة على حياتهم، والمساءلة ومعناها إلزام الحكومات والمؤسسات بتطبيق المعايير الدولية، وكذا عدم التمييز والذي يقضي بضمان مساواة جميع الأفراد في التمتع بالحقوق، فضلا عن سيادة القانون التي بموجبها يتم إرساء قواعد قانونية تحمي حقوق الإنسان وتُعزز التنمية، وترتكز هذه المبادئ على فكرة أن التنمية لا تتحقق عندما تُهمش فئات مجتمعية معينة أو يتم حرمانها من حقوقها الأساسية، وقد شدد الفقه الدولي على أن التنمية تُعد حقاً موضوعياً يجب حمايته⁷.

تُعد المقاربة القانونية للتنمية المستدامة إطاراً مفاهيمياً ومعياريًا يهدف إلى إدماج حقوق الإنسان في جميع مراحل السياسات والبرامج التنموية، بحيث تصبح هذه الحقوق مرجعاً أساسياً في التخطيط والتنفيذ والتقييم، وتتطلب هذه المقاربة من اعتبار الإنسان غاية ووسيلة في آن واحد، إذ لا تقتصر التنمية على تحقيق مؤشرات النمو الاقتصادي، بل تسعى إلى تمكين الأفراد من التمتع الفعلي بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار من المساواة وعدم التمييز والمشاركة والمساءلة، كما تؤكد المقاربة القانونية على التزامات الدول القانونية، وليس فقط الأخلاقية، في أعمال حقوق الإنسان عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الفئات الهشة والمهمشة، وضمان العدالة بين الأجيال، وقد أبرزت الأدبيات الأممية أن اعتماد هذه المقاربة من شأنه تحويل التنمية المستدامة من سياسات تقنية محايدة إلى مشروع مجتمعي قائم على الكرامة الإنسانية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، بما يضمن استدامة النتائج التنموية وعدالتها على المدى الطويل⁸.

المبحث الثاني: تحديات وآفاق تفعيل حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

تواجه تفعيل المقاربة القانونية للتنمية المستدامة جملة من التحديات البنيوية والمؤسسية التي تعيق ترجمتها من مستوى الخطاب إلى واقع الممارسة، من أبرز هذه التحديات ضعف الإرادة السياسية في بعض الدول، حيث يُنظر إلى حقوق الإنسان كالتزام شكلي أو عبء قانوني، وليس كمدخل أساسي للتنمية، إضافة إلى

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة (مقاربة قانونية دولية)

هيمنة المقاربة الاقتصادية الضيقة التي تركز على مؤشرات النمو الكمي على حساب العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة، كما يبرز ضعف الإطار القانوني والمؤسسي الوطني، وغياب آليات فعالة للمساءلة والمتابعة، إلى جانب محدودية مشاركة المجتمع المدني والفئات الهشة في صنع القرار التنموي، ويُضاف إلى ذلك التفاوت الكبير في القدرات المالية والتقنية بين الدول، ما يؤدي إلى فجوة واضحة في تنفيذ الالتزامات القانونية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية.⁹

المطلب الأول: التحديات القانونية والعملية لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة

على الرغم من الاعتراف القانوني بصلابة الرابط بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، إلا أن هناك تحديات تعيق تفعيل هذا التكامل ومن بينها: ضعف الالتزام الدولي الفعلي بيد أن التوقيع على الاتفاقيات لا يعني دائماً تنفيذها على الأرض، وغياب الإرادة السياسية في بعض الدول مما يؤدي إلى تهميش الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على النمو الاقتصادي فقط، بالإضافة إلى الفجوة بين النص والتطبيق بحيث توجد نصوص قانونية قوية، لكن المؤسسات التنفيذية غالباً ما تفتقر إلى الموارد والآليات اللازمة لتطبيقها.¹⁰

تتمثل التحديات القانونية والعملية لتفعيل المقاربة القانونية للتنمية المستدامة في مجموعة من الإشكالات المتداخلة التي تمس الإطار التشريعي وآليات التنفيذ على حد سواء، فعلى الصعيد القانوني تعاني العديد من الدول من عدم مواءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان أو من طابعها العام وغير الملزم مما يحدّ من قابليتها للتطبيق القضائي والعملية، فضلاً عن غياب النص الصريح على إدماج مبادئ حقوق الإنسان في خطط التنمية المستدامة، وعلى الصعيد العملي فتبرز إشكالية ضعف المؤسسات المكلفة بالتنفيذ والرقابة، ونقص الموارد المالية والبشرية، إضافة إلى محدودية الوعي الحقوقي لدى القائمين على السياسات العمومية، مما يؤدي إلى فجوة واضحة بين الالتزامات القانونية والتنفيذ الفعلي، كما تؤثر الاعتبارات السياسية والاقتصادية، وضغوط الأولويات التنموية العاجلة، في تهميش المقاربة القانونية لصالح حلول تقنية قصيرة المدى، وهو ما يقوّض فعالية التنمية واستدامتها.¹¹

المطلب الثاني: آفاق تعزيز التكامل بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

يمكن تعزيز المقاربة القانونية في مجال التنمية المستدامة من خلال تفعيل جملة من الآليات المؤسسية والقانونية التي من شأنها تحويل الالتزامات المعيارية إلى ممارسات عملية، ويأتي في مقدمة هذه الآليات تعزيز الإطار القانوني الوطني، وذلك عبر إدماج أهداف التنمية المستدامة والمعايير الدولية لحقوق

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة (مقاربة قانونية دولية)

الإنسان صراحة في الدساتير والتشريعات الوطنية، بما يضمن انسجام السياسات العمومية مع الالتزامات الدولية للدول، كما تبرز أهمية تقوية الآليات التنفيذية وآليات المساءلة من خلال إنشاء أو دعم هيئات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وتمكين القضاء وأجهزة الرقابة من متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية وتقييم السياسات التنموية، ويؤدي المجتمع المدني دوراً محورياً في هذا السياق، باعتباره فاعلاً رقابياً وشريكاً في التنمية، من خلال تتبع السياسات العامة، وكشف حالات الانتهاك، وتمثيل الفئات الهشة والمهمشة، إلى جانب ذلك، يشكل التعاون الدولي آلية أساسية لتعزيز المقاربة القانونية، عبر تبادل الخبرات التقنية، وتوفير الدعم المالي وبناء القدرات، بما يساعد الدول، ولا سيما النامية منها، على تنفيذ سياسات تنموية قائمة على حقوق الإنسان بصورة أكثر فعالية واستدامة.¹²

تتجسد آفاق تعزيز التكامل بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في تبني سياسات شاملة تقوم على إدماج المقاربة القانونية كإطار موجه للتخطيط التنموي وصنع القرار العمومي، بما يضمن الانتقال من الالتزامات النظرية إلى الممارسة الفعلية، ويُعدّ تعزيز هذا التكامل مرهوناً بتطوير الأطر القانونية الوطنية بما ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وربط أهداف التنمية المستدامة بآليات مؤسسية فعالة للمساءلة والتقييم، بما في ذلك الدور المحوري للقضاء والهيئات المستقلة، كما تفتح الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية وتوسيع المشاركة المجتمعية، خاصة إشراك الفئات الهشة والمهمشة آفاقاً واسعة لتحويل التنمية إلى عملية تمكينية قائمة على الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، ويُضاف إلى ذلك دور التعاون الدولي وبناء القدرات في دعم الدول، ولا سيما النامية على تبادل الخبرات وتوفير الموارد اللازمة لاعتماد سياسات تنموية قائمة على الحقوق، بما يعزز استدامة النتائج ويحقق العدالة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية.¹³

الخاتمة:

إن حقوق الإنسان والتنمية المستدامة مرتبطان ارتباطاً وثيقاً على المستويين القانوني والعملي، فاحترام حقوق الإنسان لا يُعد فقط قيمة أخلاقية، بل أساس ضروري لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، إلا أن التحديات التنفيذية لا تزال تمثل عقبة جوهريّة أمام تفعيل هذا التكامل، ما يستدعي جهوداً وطنية ودولية لتعزيز آليات التطبيق والمساءلة. وبهذا يصبح إدماج المقاربة القانونية في السياسات التنموية ضرورة ملحة لتحقيق الأهداف التنموية العالمية وضمان كرامة الإنسان في الحاضر والمستقبل.

وتعد كل من حقوق الإنسان والتنمية المستدامة من أبرز المحاور التي شغلت الفقه القانوني الدولي والدراسات التنموية منذ نهاية القرن العشرين وحتى الآن، فبينما ركزت حقوق الإنسان على حماية كرامة

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة (مقاربة قانونية دولية)

الإنسان وصور حرياته الأساسية، سعت التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية، وارتبطت هذه المفاهيم ببعضها البعض بسبب إدراك المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة، فالإنسان ليس مجرد مستفيد من التنمية فحسب، بل محورها وغايتها الأساسية، وقد تم تعزيز هذا الربط رسمياً عبر إعلان الحق في التنمية عام 1986 وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 التي أكدت أن التنمية لا تتحقق إلا في ظل احترام حقوق الإنسان وحماية كرامته.

وفي الأخير نقترح ب :

- إدماج مبادئ حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة صراحة في الدساتير والتشريعات الوطنية، بما يضمن انسجام السياسات العمومية مع الالتزامات الدولية.
- مواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، خصوصاً في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تعزيز قابلية النصوص القانونية للتطبيق القضائي من خلال وضع آليات قانونية واضحة للإنفاذ والمساءلة.
- توفير الموارد المالية والبشرية الكافية للمؤسسات المكلفة بتطبيق السياسات التنموية والقانونية.
- اعتماد المقاربة القانونية كإطار موجّه للتخطيط التنموي، بحيث تصبح حقوق الإنسان معياراً لتصميم السياسات وتنفيذها وتقييمها.
- تمكين المجتمع المدني من أداء دوره الرقابي والتشاركي في تنفيذ ومتابعة السياسات التنموية.
- نشر الوعي الحقوقي لدى صناع القرار والإدارات العمومية والمواطنين.
- تعزيز التعاون الدولي في مجال بناء القدرات ونقل الخبرات المرتبطة بالمقاربة القانونية للتنمية.
- دعم الدول النامية مالياً وتقنياً لتمكينها من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفق معايير حقوق الإنسان.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الصكوك الدولية:

1. الأمم المتحدة. (1986). إعلان الحق في التنمية. قرار الجمعية العامة رقم 128/41، صادر في 4 ديسمبر 1986، المواد 1 و2. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.
2. الأمم المتحدة. (1992). إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.
3. اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية. (1987). مستقبلنا المشترك.

ثانياً: الكتب:

1. Amartya Sen. (1999). Development as Freedom. Oxford University Press.
2. Mary Robinson. (2001). Human Rights and Development. What Rights Can Add to Good Development Practice. منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نيويورك.
3. Alston Philip & Robinson Mary. (2005). Human Rights and Development. Towards Mutual Reinforcement. Oxford: Oxford University Press.
4. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. (2015). Human Rights and the 2030 Agenda for Sustainable Development. جنيف: منشورات الأمم المتحدة.

ثالثاً: منشورات الأمم المتحدة:

1. الأمم المتحدة. (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. قرار الجمعية العامة رقم A/RES/70/1، صادر في 25 سبتمبر 2015. الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قرار الجمعية العامة رقم A/RES/70/1، صادر في 25 سبتمبر 2015، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الفقرات 8-10 و18، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.
2. المفوض السامي لحقوق الإنسان. (2006). Frequently Asked Questions on a Human Rights-Based Approach to Development Cooperation. جنيف: منشورات الأمم المتحدة.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2000). تقرير التنمية البشرية، نيويورك.
4. United Nations Development Programme. (1988). (United Nations Development Programme, Integrating Human Rights with Sustainable Human Development ، UNDP, New-York,

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة (مقاربة قانونية دولية)

الهوامش:

- ¹ اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية. (1987). مستقبلنا المشترك.
- ² الأمم المتحدة. (1986). إعلان الحق في التنمية. قرار الجمعية العامة رقم 128/41، صادر في 4 ديسمبر 1986، المواد 1 و2. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ص ص01-02.
- ³ نفس المرجع.
- ⁴ الأمم المتحدة. (1992). إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ص ص01-04.
- ⁵ الأمم المتحدة. (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. قرار الجمعية العامة رقم A/RES/70/1، صادر في 25 سبتمبر 2015. الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قرار الجمعية العامة رقم A/RES/70/1، صادر في 25 سبتمبر 2015، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الفقرات 8-10 و18، الصفحات: 3-5. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.
- ⁶ Amartya Sen. (1999). Development as Freedom. Oxford University Press, pp 36-38.
- ⁷ المفوض السامي لحقوق الإنسان. (2006). Frequently Asked Questions on a Human Rights-Based Approach to Development Cooperation. جنيف: منشورات الأمم المتحدة، ص ص15-22.
- ⁸ Mary Robinson. (2001). Human Rights and Development. What Rights Can Add to Good Development Practice. نيويورك: منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. pp 3-5.
- ⁹ Alston Philip & Robinson Mary. (2005). Human Rights and Development. Towards Mutual Reinforcement. Oxford: Oxford University Press, pp 25-28.
- ¹⁰ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2000). تقرير التنمية البشرية، نيويورك، ص ص73-75.
- ¹¹ United Nations Development Programme. (1988). (United Nations Development Programme, Integrating Human Rights with Sustainable Human Development, 'UNDP, New-York, p 7-9.
- ¹² المفوض السامي لحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص ص35-41.
- ¹³ Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. (2015). Human Rights and the 2030 Agenda for Sustainable Development. جنيف: منشورات الأمم المتحدة، pp 8-11.